

انعكاس تطبيق معايير الإفصاح المحاسبي في مستوى الأرباح المعلنة لشركات التأمين

د. يوسف العبد الله الأحمد

قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة حلب

الملخص

يهدف هذا البحث إلى دراسة انعكاس تطبيق معايير الإفصاح المحاسبي في مستوى الأرباح المعلنة لشركات التأمين، ولتحقيق هذا الهدف قام الباحث بإجراء التطبيق العملي على مجموعة عقود تأمين تابعة للشركة المتحدة للتأمين وذلك بغرض دراسة انعكاس تطبيق قواعد الإفصاح المحاسبي الواردة في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ذات الأرقام (9) الأدوات المالية، (15) الإيرادات من العقود مع العملاء، (17) عقود التأمين في مستوى الأرباح المعلنة لشركات التأمين، من خلال إجراء المقارنة بين أرباح عقود التأمين وفقاً لمتطلبات الإفصاح للممارسات المحاسبية السائدة ومتطلبات الإفصاح وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المشار إليها أعلاه.

تم التوصل إلى العديد من النتائج أهمها: من خلال المقارنة بين نتائج الإفصاح وفقاً لمتطلبات الممارسات المحاسبية السائدة ومتطلبات الإفصاح حسب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية كانت الفروقات بين السنوات كبيرة بسبب اعتراف الشركة المتحدة للتأمين بأرباح عقود إعادة التأمين والعمولات المستحقة عليها خلال العام الأول من فترة التغطية بينما يلاحظ أن الفروقات تكاد تكون ضئيلة على كامل مدة التغطية.

الكلمات المفتاحية: عقود التأمين، معايير الإفصاح المحاسبي، متطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، مستوى الأرباح المعلنة.

The Reflection of Accounting Disclosure Standards Application on The Declared Profits Level of Insurance Companies

Yousef Al-Abdullah Al-Ahmad

Dept. of Accounting, Faculty of Economics, University of Aleppo

Abstract

This research aims to study the reflection of accounting disclosure standards application on the declared profits level of insurance companies. To achieve this aim, the researcher applied the empirical study on a set of insurance contracts of the United Insurance Company to study the reflection of application the accounting disclosure rules contained in the International Financial Reporting Standards (IFRS) number (9) financial instruments, (15) revenue from contracts with customers, and (17) insurance contracts on the declared profit level of insurance companies. The researcher compared the profits of the insurance contracts according to the disclosure requirements of the prevailing accounting practices and the requirements of disclosure according to the international standards for preparation of financial reports referred to above.

A number of results have been obtained. The most important of these results is that by comparing the disclosure results in accordance with the requirements of the prevailing accounting practices and disclosure requirements in accordance with IFRS, the differences between the years were significant due to the recognition by the United Insurance Company of the profits of reinsurance contracts and commissions due during the first year of the coverage period, but the differences are almost negligible over the entire coverage period.

Keywords: Insurance contracts, Accounting disclosure Standards, IFRS requirements, Declared profits level.

Received 18/7/2018

Accepted 30/8/2018

1- مقدمة البحث

تعد صناعة التأمين من الصناعات الرئيسة في الاقتصاديات العالمية، فهي لا تلعب دوراً رئيساً ضمن النظام المالي فقط بل تؤدي أيضاً وظيفة اقتصادية اجتماعية مهمة. بالإضافة إلى أن شركات التأمين أصبحت من كبار اللاعبين في أسواق رأس المال العالمية، يساعدها في ذلك أموال ضخمة قابلة للاستثمار، وحاجة متنامية لزيادة إيرادات كل من المستثمرين وحملة وثائق التأمين على حد سواء.

في ظل هذه الأهمية المتزايدة لقطاع التأمين وشركات التأمين، وتنوع الأساليب المحاسبية عن عقود التأمين بشكل واسع في العالم والتي قد لا تنسجم في كثير من الأحيان مع تلك الأساليب المطبقة في بقية القطاعات، ظهرت الحاجة لإصدار معيار دولي لمحاسبة عقود التأمين والإفصاح المحاسبي عن المعلومات المحاسبية وانعكاس تطبيق هذا المعيار على أرباح شركات التأمين السورية، وكذلك مواكبة التطور الحاصل في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

مما تطلب دراسة تأثير تطبيق الأساليب المحاسبية عن عقود التأمين على مستوى الأرباح المعلنة في القوائم المالية للشركة المتحدة للتأمين محل الدراسة، ومن ثم إجراء مقارنة بين أرباح عقود التأمين وفقاً لمتطلبات الإفصاح للممارسات المحاسبية السائدة ومتطلبات الإفصاح وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

2- مشكلة البحث

تتمحور مشكلة البحث حول التساؤل الآتي:

ما مدى انعكاس لتطبيق قواعد الإفصاح المحاسبي الواردة في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على مستوى الأرباح المعلنة لشركات التأمين المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية؟.

3- أهداف البحث

يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- تحديد المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية الخاصة بشركات التأمين وتوضيح المبالغ التي تنشأ عن عقود التأمين بما يساعد مستخدمي القوائم

المالية في اتخاذ القرارات المناسبة.

- بيان الآثار المتوقعة من تطبيق قواعد الإفصاح المحاسبي الواردة في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على مستوى الأرباح المعلنة في القوائم المالية للشركة المتحدة للتأمين محل الدراسة.

- إجراء مقارنة بين أرباح عقود التأمين وفقاً لمتطلبات الإفصاح للممارسات المحاسبية السائدة ومتطلبات الإفصاح وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للشركة المتحدة للتأمين محل الدراسة.

-تحسين مستوى الإفصاح وقابلية المقارنة للتقارير والقوائم المالية لشركات التأمين المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

4- أهمية البحث

تتأتى أهمية البحث من النقاط الآتية:

- حداثه موضوع البحث في التطبيق العملي للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (17) الخاص بعقود التأمين، مما سينعكس على مستوى الأرباح المعلنة في القوائم المالية للشركة المتحدة للتأمين محل الدراسة.
- يستلزم تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وجود متطلبات جديدة للإفصاح مع ما يرافق ذلك من مشاكل وصعوبات تواجه شركات التأمين بشكل عام وشركات التأمين المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية بشكل خاص.

5- الدراسات السابقة

اهتمت بعض الدراسات بموضوع البحث بشكل غير مباشر مثل:

دراسة (Thomas, et al.2007) بعنوان: "Implications of IFRS for The European Insurance Industry- Insights from Capital Market Theory"

تطبيقات IFRS " لصناعة التأمين الأوروبية : رؤى من نظرية سوق رأس المال .

هدفت الدراسة إلى تقييم أثر تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة في أدبيات أعمال قطاع التأمين حيث كان الرأي هو أن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ستخلق تحدي خطير لصناعة التأمين الأوروبية.

استنتجت الدراسة بأن تطبيق المعايير الدولية تتطلب تغييرات في المحاسبة والتقارير لشركات التأمين الأوروبية، فعليهم التحول من نهج التأجيل والمقابلة إلى نهج قياس الأصل - الالتزام ، بالإضافة إلى أن معظم الأصول والالتزامات سيتم قياسها بطريقة موجهة ناحية السوق، كما أن زيادة تكاليف التقارير المالية، والشفافية المرتفعة للقوائم المالية قد تزيد من احتمالية الاندماج في صناعة التأمين، واستنتاجها الأساسي هو أن تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ستكون لديها التأثير المهم الأكبر في هذه المجالات حيث المتغيرات الاقتصادية الحقيقية، مثل تكاليف التقارير المالية أو التدفقات النقدية لعقد التأمين، ترتبط بشكل مباشر بنظام التقرير [1].

- دراسة حسن، 2011 ، بعنوان " أثر تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على القوائم المالية لشركات التأمين"

هدفت الدراسة إلى عرض وتقييم الواقع الحالي للممارسات المحاسبية في شركات التأمين السورية ، وبيان مدى التزام شركات التأمين السورية بتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وخاصة المعيار رقم(4) ومشاكل التطبيق، وتحديد أثرها على القوائم المالية لشركات التأمين السورية.

أظهرت نتائج الدراسة بأن شركات التأمين السورية التزمت بمتطلبات المعيار رقم 4 فيما يتعلق بالإفصاح عن المعلومات التي تحدد وتوضح المبالغ الناشئة عن عقود التأمين في بياناتها المالية والبيانات التي تساعد المستخدمين على فهم المبلغ والتوقيت وعدم التأكد فيما يتعلق بالتدفقات النقدية المستقبلية من عقود التأمين، لكن ذلك كان بالحد الأدنى. كما كان إفصاح شركات التأمين السورية عن المعلومات المتعلقة بمخاطر التأمين على مستوى متدن جداً، وتركز الإفصاح على التحليل الوصفي لهذه المخاطر دون أية تحليلات كمية [2].

- دراسة (Samira Demaria & Sandra Rigot 2014) بعنوان:

IFRS Standards and Insurance Companies: what Stakes for Long-term Investment Case Explanatory Analysis

المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وشركات التأمين: ما الخطر الذي يواجه الاستثمار طويل الأجل؟ تحليل تفسيري لحالة فرنسية.

بينت الدراسة أن شركات التأمين تعاني من عدم توافق التصنيفات المحاسبية (بين معيار المحاسبة الدولي رقم 39 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 4) في عدم التوافق المحاسبي لتقدير وتقييم الأصول والالتزامات ويؤدي هذا الموقف إلى عدم التطابق المحاسبي الذي لا يناسب الوضع الاقتصادي الفعلي.

بحث هذه الدراسة إلى أي مدى قد تتسبب المعايير الدولية في حوافز أو قيود على استراتيجيات الاستثمار طويلة الأجل لشركات التأمين الفرنسية، وجاء ذلك استناداً إلى 43 مقابلة شبه منتظمة لمديري شركات التأمين، والمنظمين والشركات المهنية في فرنسا، وتظهر نتائجها أن المشاركين يلقون الضوء على بعض القضايا المرتبطة بقدرة القواعد المحاسبية للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على إظهار تقديم عادل لأنشطتهم المتعلقة بالجانب الخاص بهم [3].

- دراسة عبد الحليم وجار الله، 2016، بعنوان " مدى ملائمة تطبيق مبدأ الاعتراف

بالإيراد لعقود التأمين المحلية في إطار معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (4) "

تناولت هذه الدراسة استعراض الإجراءات المحاسبية المتبعة في شركات

التأمين وبيان مدى انسجامها مع المعيار الدولي الخاص بعقود التأمين IFRS4.

توصل الباحثان إلى أن شركة التأمين تعترف بالأقساط المحصلة كإيرادات

بصورة مباشرة بغض النظر عن تقديم الخدمات المقدمة بموجب العقد، وهذا لا ينسجم

مع متطلبات الاعتراف بالإيراد بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (4)،

إذ نصت الفقرة (56) من مسودة المعيار على أن إيرادات عقد التأمين يجب أن

تصور نقل الخدمات الموعودة الناشئة عن عقد التأمين بمبلغ يعكس الخدمات

المقدمة [4].

- دراسة عيصام، 2017، بعنوان " المعالجة المحاسبية لعقود التأمين حسب النظام

المحاسبي المالي والمعيار الدولي للإبلاغ المالي الرابع IFRS4 - دراسة حالة

الشركة الجزائرية لتأمين النقل CAAT "

هدفت الدراسة إلى توضيح خصوصيات المحاسبة المتعلقة بعقود التأمين،

حسب النظام المحاسبي المالي الخاص بهذا النوع من الشركات، وكذلك أهم الحسابات

والتسجيلات المحاسبية للعمليات المالية المتعلقة بها، بالإضافة إلى تسليط الضوء على مفهوم المعايير الدولية للمحاسبة والتركيز على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية الرابع IFRS4 .

تم التوصل إلى عدد من النتائج أهمها أن النظام المحاسبي المالي يتلاءم مع طبيعة نشاط التأمين وخصوصية عمليات الشركة، وساعد في تنظيم المحاسبة في قطاع التأمين بما يتلاءم مع خصوصياتها على الصعيد المحلي، لكنه واجه العديد من الصعوبات التي حالت دون تطبيق المعيار IFRS4 والتي تتمثل في عدم توفر البيئة الاقتصادية المناسبة بالإضافة إلى تعقيد النظام المحاسبي وعدم تماثله مع النظام الضريبي الجزائري [5].

يتميز هذا البحث عن الدراسات السابقة بأنه يتناول دراسة انعكاس تطبيق معايير الإفصاح المحاسبي في مستوى الأرباح المعلنة لشركات التأمين المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، من خلال دراسة أرباح عقود التأمين وفقاً لمتطلبات الإفصاح للممارسات المحاسبية السائدة في شركات التأمين ومتطلبات الإفصاح وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ذات الأرقام (9)، (15)، (17)، وبيان تأثير تطبيق شركات التأمين المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية لقواعد الإفصاح المحاسبي الواردة في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وخاصة المعيار رقم (17) على مستوى الأرباح المعلنة في القوائم المالية للشركة المتحدة للتأمين محل الدراسة.

6- فروض البحث

يقوم البحث على الفرض الرئيس الآتي:

" يوجد انعكاس لتطبيق قواعد الإفصاح المحاسبي الواردة في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على مستوى الأرباح المعلنة لشركات التأمين المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية" .

7- متغيرات البحث

- المتغير المستقل: تطبيق قواعد الإفصاح المحاسبي الواردة في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

- **المتغير التابع:** مستوى الأرباح المعلنة لشركات التأمين المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

8- حدود البحث

- اقتصر هذا البحث على دراسة حالة لمجموعة عقود تأمين تابعة للشركة المتحدة للتأمين المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وذلك بغرض دراسة انعكاس تطبيق قواعد الإفصاح المحاسبي الواردة في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ذات الأرقام (9) الأدوات المالية، (15) الإيرادات من العقود مع العملاء، (17) عقود التأمين، في مستوى الأرباح المعلنة لشركة التأمين محل الدراسة.
- تم اختيار بداية التأمين لمجموعة عقود التأمين من 2010/7/15 إلى 2012/3/15 وذلك بغرض قياس انعكاس تطبيق قواعد الإفصاح المحاسبي الواردة في المعايير على الأرباح دون إدخال العوامل غير الاقتصادية التي أثرت على القوة الشرائية لوحدة النقد لاحقاً.
- كما تم اختيار عقود التأمين لعام 2010 بسبب عدم رغبة شركة التأمين ومعيد التأمين بالتأمين على المخاطر لمدة تزيد عن العام بالنسبة للسنوات اللاحقة نتيجة ظروف عدم الاستقرار اللاحقة لذلك التاريخ، حيث أن التطبيق العملي على عقود قصيرة الأجل لا تعكس أثر تطبيق معايير الإفصاح المحاسبي في مستوى الأرباح المعلنة.
- بالرغم من أن المعيار الحالي المطبق على عقود التأمين هو المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (4) عقود التأمين إلا أن مجلس معايير المحاسبة الدولية سيقوم باستبدال هذا المعيار بالمعيار رقم (17) والذي قد يؤثر تطبيقه بشكل أكبر في مستوى الأرباح المعلنة حيث أن هذا المعيار يتطلب تغييراً كبيراً في المعالجة المحاسبية لعقود التأمين (تغيير جذري) وهذا ما لم تستعد له شركات التأمين حتى تاريخه مما دفع الباحث إلى اختيار مجموعة عقود لدراستها دون دراسة المحفظة التأمينية كاملة.
- إن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (17) يشمل كلاً من المتطلبات

الواردة في المعيارين الدوليين لإعداد التقارير المالية رقم (9) ورقم (15).

9- منهج البحث

تم استخدام المنهج الوصفي من خلال عرض وتقييم الواقع الحالي للممارسات المحاسبية السائدة في الشركة المتحدة للتأمين المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية وبيان كيفية تطبيق قواعد الإفصاح المحاسبي الواردة في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وتحديد تأثيرها على القوائم المالية للشركة المتحدة للتأمين محل الدراسة، ومن ثم إجراء مقارنة بين أرباح عقود التأمين وفقاً لمتطلبات الإفصاح للممارسات المحاسبية السائدة ومتطلبات الإفصاح وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

10- التطبيق العملي:

تم إجراء التطبيق العملي على مجموعة عقود تأمين تابعة للشركة المتحدة للتأمين المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية وذلك بغرض دراسة انعكاس تطبيق قواعد الإفصاح المحاسبي الواردة في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ذات الأرقام (9)، (15)، (17)، في مستوى الأرباح المعلنة لشركة التأمين محل الدراسة.

- مدخلات التطبيق العملي:

تم إجراء التطبيق العملي على مجموعة العقود الهندسية وذلك وفقاً لشروطها المبينة أدناه:

- نوعية العقود: هندسية تغطي عدة سنوات.
- تاريخ إصدار مجموعة العقود: 2010/07/21
- تاريخ بداية التأمين لمجموعة العقود: 2010/07/15
- تاريخ نهاية التأمين لمجموعة العقود: 2012/03/15
- إجمالي الأقساط المقبوضة عن كامل مدة التأمين: 1,252,682 ل.س.
- حصة معيد التأمين من إجمالي الأقساط المقبوضة: 1,244,682 ل.س.
- حصة الشركة من الأقساط الخاصة بهذه العقود 28,000 ل.س.
- قيمة العمولات المستحقة على هذه العقود لشركة التأمين من معيد التأمين 236,405 ل.س مقبوضة من العام الأول لفترة التغطية.

- نسبة المخاطر المتوقعة المصاحبة لهذا العقد 7%.
- نسبة احتياطي مطالبات قيد التسوية 7.5% من الأقساط المكتتب بها أو 15% من قيمة المطالبات قيد التسوية أيهما أكثر (في حال وجود مطالبات على العقد).
- خلال عام 2011 تم تكبد خسارة قدرها 750,000 ل.س إلا أنه لم يبلغ عنها لغاية عام 2012 حيث تم دفعها وتحمل معيد التأمين مبلغ وقدره 735,075 ل.س.
- تم استخدام معامل خصم 4% وهو يمثل التغيير في القوة الشرائية لوحدة النقد خلال عام 2010 في خصم التدفقات النقدية المستقبلية.
- بلغت مصاريف الاستحواذ على العقد 29,846 ل.س يبلغ نصيب الشركة منها 7,516 ل.س أم الباقي فقد حمل على معيد التأمين.

- المعالجة المحاسبية لعقود التأمين وفقاً للممارسات السائدة قبل تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم (9) ورقم (15) ورقم (17):

يتم إعداد القوائم المالية وفقاً للتكلفة التاريخية كأساس للقياس المحاسبي، كما يتم الاعتراف بأقساط عقود التأمين المكتتب بها على أنها إيرادات وذلك عند قبض هذه الأقساط حيث يتم الاعتراف بها ضمن قائمة الدخل دون فصل حصة الشركة وحصة معيد التأمين، كما يتم احتساب احتياطي فني وفقاً لتعليمات هيئة الإشراف على التأمين لمقابلة هذه الأقساط.

أما بالنسبة للإفصاح فيتم الإفصاح عن الأقساط المكتتب بها وصافي التغيير في احتياطي هذه الأقساط حيث يستخدم التغيير في هذا الاحتياطي لتعديل المبالغ المعترف بها ضمن قائمة الدخل كإيرادات تخص الفترة المالية.

كما يتم الإفصاح أيضاً عن المطالبات الحالية عن هذه العقود وحصة معيد التأمين من هذه المطالبات.

إن عملية الإفصاح عن عقود التأمين في الوقت الحالي تتم من خلال التمييز بين أنواع التأمين وليس درجة المخاطر أو مستوى الأرباح المحقق عن هذه العقود.

كما لا يتم توزيع قيمة الأقساط المكتتب بها على فترة التغطية وإنما يتم الاعتراف بها خلال العام الأول مما يخالف متطلبات المعيار الدولي رقم 15، بالمقابل

وانطلاقاً من مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات وطالما أنه تم الاعتراف بالأقساط المكتتب بها كإيراد خلال السنة الأولى، يتم أيضاً الاعتراف بالمصاريف المقابلة لها خلال نفس السنة وبالتالي فإن المسترد من الاحتياطي للأقساط غير المكتسبة هو ما يمثل الإيراد خلال الفترات اللاحقة للعام الأول من عقد التأمين.

الجدول رقم (1) قائمة الدخل (جزئي) وفقاً للممارسات المحاسبية السائدة

2012	2011	2010	البيان
-	-	1,252,682	إجمالي الأقساط المكتتب بها
-	-	(1,224,682)	حصة معيدي التأمين من إجمالي الأقساط المكتتب بها
-	-	28,000	صافي الأقساط المكتتب بها
3,448	16,782	(20,230)	صافي التغير في احتياطي الأقساط غير المكتسبة*
3,448	16,782	7,770	صافي أقساط التأمين
		236,405	عمولات مقبوضة
3,448	16,782	244,175	إجمالي الإيرادات
-	-	7,516	مصاريف تأمينية
750,000	-	-	إجمالي المطالبات المدفوعة
(735,075)	-	-	حصة معيدي التأمين من إجمالي المطالبات المدفوعة
(17,164)	15,064	2,100	صافي التغير في احتياطي مطالبات تحت التسوية ومطالبات حدثت ولم يبلغ عنها
(2,239)	15,064	2,100	صافي المطالبات المدفوعة
5,687	1,718	234,559	صافي أرباح عقود التأمين

تم احتساب صافي التغير في احتياطي الأقساط غير المكتسبة كما يأتي:

الجدول رقم (2) صافي التغير في احتياطي الأقساط غير المكتسبة

2010	البيان
(905,057)	الأقساط غير المكتسبة
884,827	الأقساط غير المكتسبة (حصة معيدي التأمين)
(20,230)	صافي التغير في احتياطي الأقساط غير المكتسبة 12/31

وبالتالي فإن صافي التغير في الأقساط غير المكتسبة لعام 2011 هو 16,782 ل.س. ولعام 2012 فهي 3,448 ل.س.، حيث تم التوزيع حسب فترة التغطية (عدد الأيام التي تخص كل عام).

كما تم حساب صافي التغير في احتياطي مطالبات تحت التسوية ومطالبات

حدثت ولم يبلغ عنها كما يأتي:

الجدول رقم (3) صافي التغيير في احتياطي مطالبات تحت التسوية ومطالبات حدثت ولم يبلغ عنها

2012	2011	2010	البيان
	(2,100)	-	التغيير المرحل
	112,500	93,951	احتياطي مطالبات تحت التسوية
	(110,261)	(91,851)	احتياطي مطالبات تحت التسوية / معيد التأمين
	750,000		المطالبات تحت التسوية
	(735,075)		حصة معيد التأمين من المطالبات تحت التسوية
(17,164)	15,064	2,100	صافي التغيير

حيث تم احتساب احتياطي المطالبات وفقاً للنسب المشار سابقاً في مدخلات

التطبيق العملي.

يلاحظ من خلال المعالجة المحاسبية السابقة ما يأتي:

- عدم الامتثال للمعايير الدولية فيما يتعلق بآلية الاعتراف بإيرادات العقود.
- تمت معظم المعالجة المحاسبية خلال العام الأول.
- تم تعديل القيمة الناتجة عن قياس الدخل للعقود من خلال التغييرات التي تخص احتياطات الأقساط غير المكتسبة.
- تم الإفصاح عن أقساط عقود إعادة التأمين ضمن قائمة الدخل حيث يتم تنزيلها من الأقساط المكتتب بها والصافي هو حصة شركة التأمين من هذه الأقساط وهو ما يخالف المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (17).
- المعالجة المحاسبية لعقود التأمين وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية:

يلاحظ أن المعالجة المحاسبية عن أرباح عقود التأمين وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية تتم وفقاً لمتطلبات الإفصاح عن مستوى المخاطر المصاحب لهذه العقود، بالإضافة إلى أن متطلبات الإفصاح تقتضي أيضاً الإفصاح عن الإيرادات حسب الوفاء بالالتزامات الناتجة عن هذه العقود، حيث أنه وفقاً للمعايير رقم (15) ورقم (17) يتم الإفصاح عن الإيراد في فترة التقرير حسب درجة الوفاء بالالتزامات عن العقد.

- تتم المعالجة المحاسبية لمجموعة العقود وذلك بغية الاعتراف بالإيرادات وقياسها ومن ثم قياس الأرباح والإفصاح عنها وفقاً لما يأتي:
- يتم تجميع عقود التأمين بناء على أرباحها وخسائرها المتوقعة، مع منع إجراء مقاصة بين أرباح وخسائر العقود وذلك لأغراض القياس والإفصاح وذلك بشكل يعكس ربحيتها، بينما يسمح بإجراء هذه المقاصة وفقاً للممارسات السائدة[6].
 - توزع الأرباح الناشئة عن مجموعة العقود على فترة تغطيتها وفقاً لمتطلبات المعيارين الدوليين رقم (15) ورقم (17) بينما يتم الاعتراف بالخسائر المتوقعة عن هذه العقود مباشرة في قائمة الدخل[7].
 - يتطلب قياس الالتزامات الناتجة عن عقود التأمين وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (17) باستخدام القيمة الحالية وليس التكلفة التاريخية.
 - وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (17) يتم حساب هامش الخدمة التعاقدية الذي يصور الأرباح غير المحققة على مدار تغطية مجموعة عقود التأمين، بينما لا يتم حساب مثل هذا الهامش وفقاً للممارسات السائدة.
 - يؤكد المعيار رقم (17) على ضرورة حساب مقابل لمخاطر التأمين غير المالية.
 - يتم الإفصاح عن الإيرادات الناتجة عن عقود التأمين ضمن بند واحد وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (17) وبما يتسق مع المعالجة المحاسبية المقترحة وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (15).
 - وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (17) والفقرة 7 من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (15) تلتزم شركة التأمين بتجميع عقدين أو أكثر من العقود المبرمة في نفس الوقت مع عميل محدد أو أطراف ذات علاقة بهذا العميل ثم يتم المحاسبة عن هذه العقود كأنها عقد واحد.
 - وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (17) والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) يجب قياس الخسائر المتوقعة عن مجموعة عقود التأمين والإفصاح عنها.
- أما بالنسبة لتجميع عقود التأمين وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية

رقم(17) فيتم ضمن محافظ تتضمن كل محافظة مجموعة عقود تأمين تخضع لمخاطر متماثلة [8] ، حيث يتم تقسيم هذه المحافظة إلى المجموعات التالية كحد أدنى[9]:

- 1- مجموعة عقود تأمين محملة بالخسائر عند الاعتراف الأولي.
 - 2- مجموعة عقود تأمين التي لا يُحتمل بشكل كبير أن تصبح محملة بالخسائر لاحقاً.
 - 3- مجموعة عقود التأمين المتبقية في المحافظة إن وجدت.
- بالنسبة للقياس وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم(17):
- يتم القياس الأولي للالتزامات عقود التأمين وفقاً للأقساط المستلمة.
 - يتم قياس قيمة هامش الخدمة التعاقدية والذي يصور الأرباح غير المحققة عن مجموعة عقود التأمين والذي يشكل أحد مكونات القيمة الدفترية لأصول والتزامات مجموعة عقود التأمين كما يأتي[10]:

هامش الخدمة التعاقدية = تقديرات القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة - (تقديرات القيمة الحالية للتدفقات النقدية الخارجة + تعديل المخاطر بالمخاطر غير المالية).
حيث تشمل التدفقات النقدية ما يأتي:

- الأقساط المستلمة من حامل الوثيقة (تدفقات داخلة).
 - المدفوعات إلى حامل الوثيقة / المطالبات المتكبدة (تدفقات خارجة).
 - الرسوم والضرائب (تدفقات خارجة).
 - تكاليف الاقتناء للعقود (تدفقات خارجة).
 - تكاليف إدارة وثائق التأمين (تدفقات خارجة).
- أما معدل الخصم الذي يجب أن تخصم فيه التدفقات النقدية فيجب أن يعكس القيمة الزمنية للنقود وخصائص التدفقات النقدية.

المخاطر غير المالية يعود تقديرها إلى الإدارة بحيث تزداد هذه المخاطر كلما ازدادت مدة العقد وكلما ازداد عدم اليقين في تحديد التدفقات النقدية المستقبلية. وفي النهاية فإن هامش الخدمة التعاقدية يتم توزيعه على فترة التغطية وذلك عن مجموعة العقود الرباحة، أما مجموعة العقود المحملة بخسائر فليس لها هامش خدمة تعاقدية وإنما خسائر يتم الاعتراف بها مباشرة في العام الأول[11].

- يتم القياس اللاحق للالتزامات مجموعة عقود التأمين وفقاً للقيمة التقديرية للوفاء بالتدفقات النقدية بعد تعديلها بهامش الخدمة التعاقدية المعترف به كإيراد.
 - بالنسبة لعقود إعادة التأمين فإنها تقسم إلى:
 - عقود إعادة التأمين المحتفظ بها والتي تعتبر إعادة تأمين للعقود المصدرة حيث تعتبر هذه العقود أصولاً، بالمقابل تدفع شركة التأمين إلى معيد التأمين جزءاً من القسط.
 - عقود إعادة التأمين يتم الاعتراف بها بقياسها بشكل منفصل.
- بعد توضيح متطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم (9)، رقم (15)، ورقم (17) تم تطبيق هذه المعايير على مجموعة العقود التي تم اختيارها من ضمن مجموعة العقود الخاصة بالشركة المتحدة للتأمين كون متطلبات الامتثال للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (17) يتطلب تعديلاً جذرياً في الأنظمة المحاسبية للشركة، لذلك تم اختيار عينة من مجموعة العقود تحقق ما يأتي:
- 1- إن مجموعة العقود المنتقاة متماثلة المخاطر.
 - 2- صدرت هذه العقود بنفس السنة.
 - 3- تم قبض قيمة الأقساط نقداً.
 - 4- تغطي العقود أكثر من عامين.

الجدول رقم (4) قائمة الدخل (جزئي) وفقاً لقواعد الإفصاح المحاسبي الواردة في المعايير

2012	2011	2010	البيان
2,361	11,492	5,321	إيرادات التأمين
-	(14,925)	-	مصروفات خدمات التأمين
2,361	(3,433)	5,321	نتيجة خدمات التأمين
78,802	78,802	78,802	دخل عقود إعادة التأمين المحتفظ بها
81,163	75,368	84,123	نتيجة خدمات التأمين

- بالنسبة للإفصاح وفقاً لمتطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم (9)، ورقم (15)، ورقم (17) فإنه يتم وفقاً لما يأتي:
- لا يجوز إجراء المقاصة بين عقود إعادة التأمين المحتفظ بها وعقود التأمين المصدرة.

- وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (15) تستبعد من إيرادات العقود أي مكون استثماري حيث يتم الإفصاح عنه بصورة مستقلة، كما يتم الاعتراف والإفصاح عن الإيرادات الخاصة بكل فترة حسبما يتم الإيفاء بالالتزامات الخاصة بهذه العقود.
- تتضمن إيرادات التأمين التي يتوجب الإفصاح عنها ما يأتي: الجزء المخصص للفترة من هامش الخدمة التعاقدية، التغيرات في تعديل المخاطر غير المالية، الجزء المسترد من التدفقات النقدية لاقتناء التأمين، مع إجراء المقاصة مع المطالبات والمصروفات المتوقعة عن مجموعة العقود.
- تتضمن مصاريف خدمات التأمين التي يتوجب الإفصاح عنها ما يأتي: المطالبات المتكبدة فعلاً، مصروفات التأمين الأخرى المتكبدة فعلاً، خسائر مجموعات العقود المحملة بخسائر، بالإضافة إلى المبالغ المدفوعة عن عقود التأمين المقتناة.

الجدول رقم (5) الإفصاحات المطلوبة وفقاً للمعايير 9، 15، 17 - نتيجة خدمات التأمين:

2012	2011	2010	البيان
2,361	11,492	5,321	إيرادات عقود التأمين المصدرة
78,802	78,802	78,802	دخل عقود إعادة التأمين المحتفظ بها
-	-	-	خسائر مجموعات العقود المحملة بخسائر
-	750,000	-	مطالبات متكبدة
-	735,075	-	حصة معيد التأمين من المطالبات المتكبدة
-	-	-	مصروفات تأمين أخرى متكبدة
-	-	-	استهلاك التدفقات النقدية لاقتناء التأمين
81,163	75,368	84,123	نتيجة خدمات التأمين

الجدول رقم (6) الإفصاحات المطلوبة وفقاً للمعايير 9، 15، 17 - هامش الخدمة التعاقدية:

2010	البيان
28,000	تقديرات القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة
(1,927)	القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية الخارجة:
(6,899)	التدفقات النقدية لاقتناء التأمين
-	المطالبات المستحقة ومصروفات التأمين الأخرى
(1960)	تعديل المخاطر غير المالية

هامش الخدمة التعاقدية	(17,214)
الإجمالي	-

تقوم المعالجة المحاسبية لعقود التأمين وفقاً لمتطلبات الإفصاح حسب الممارسات المحاسبية السائدة وتعليمات هيئة الإشراف على التأمين على ما يأتي:

- 1- قياس مكونات أرباح عقود التأمين والإفصاح عنها وفقاً للتكلفة التاريخية.
- 2- تتم معظم المعالجة المحاسبية لعقود التأمين خلال العام الأول للتأمين.
- 3- في ظل عدم التأكد يتم قياس المخاطر المصاحبة للعقد والإفصاح عنها حسب نوع العقد وليس حسب طبيعته ووفقاً لنسب محددة من هيئة الإشراف.

انطلاقاً مما سبق يلاحظ بأن المعالجة المحاسبية السابقة تتناقض مع مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات كما تهمل التدفقات النقدية المستقبلية الخاصة بالعقود، إن ما سبق أدى للإفصاح عن أرباح لا تتوزع بصورة عادلة على كامل مدة العقد:

الجدول رقم (7) توزيع صافي أرباح عقود التأمين وفقاً للممارسات السائدة

البيان	2010	2011	2012	المجموع
صافي أرباح عقود التأمين وفقاً للممارسات السائدة	234,559	1,718	5,687	241,964
نسبة الربح السنوي إلى إجمالي أرباح العقد	97%	1%	2%	100%

تقوم المعالجة المحاسبية وفقاً لتطبيق متطلبات الإفصاح حسب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على ما يلي:

- 1- قياس مكونات أرباح عقود التأمين والإفصاح عنها وفقاً للقيمة الحالية.
- 2- تتم المعالجة المحاسبية لعقود التأمين على كامل فترة التأمين.
- 3- في ظل عدم التأكد يتم قياس المخاطر المالية وغير المالية حسب طبيعة العقد.

انطلاقاً مما سبق يلاحظ بأن المعالجة المحاسبية السابقة تتسجم مع مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات كما لا تهمل التدفقات النقدية المستقبلية الخاصة بالعقود، إن ما سبق أدى لتوزيع الأرباح بصورة أكثر عادلة على كامل مدة العقد:

الجدول رقم (8) توزيع صافي أرباح عقود التأمين وفقاً للمعايير

البيان	2010	2011	2012	المجموع
صافي أرباح عقود التأمين وفقاً للمعايير	84,123	75,368	81,163	240,654
نسبة الربح للعام إلى إجمالي أرباح العقد	35%	31%	34%	100%

تظهر نتيجة المقارنة بين صافي أرباح عقود التأمين المفصح عنه في قائمة الدخل وفقاً للممارسة السائدة وصافي الأرباح وفقاً لمتطلبات الإفصاح عن عقود التأمين وفقاً للمعالجة المحاسبية للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم (9)، رقم (15)، ورقم (17) كما يأتي:

الجدول رقم (9) المقارنة بين صافي أرباح العقود

المجموع	2012	2011	2010	البيان
240,654	81,163	75,368	84,123	صافي أرباح عقود التأمين وفقاً للمعايير 9 و 15 و 17
241,964	5,687	1,718	234,559	صافي أرباح عقود التأمين وفقاً للممارسات السائدة
1,310-	75,476	73,651	150,436-	الفرق
-1%	13,27%	42,88%	-64%	نسبة الفرق بالنسبة للممارسات السائدة

يلاحظ من خلال الجدول السابق أن تطبيق متطلبات الإفصاح حسب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية أدى إلى إعادة توزيع صافي الأرباح بين السنوات المالية بصورة أكثر عدالة، كما أن صافي ربح العقود انخفض نتيجة لتطبيق متطلبات الإفصاح وفقاً للمعايير الدولية وتغير أساس قياس مكونات الربح، كما أن نصيب السنوات من الأرباح تغير بشكل كبير حيث وصلت نسبة التغير في عام 2011 إلى 42,88%.

كما يلاحظ من خلال المقارنة بين نتائج الإفصاح وفقاً لمتطلبات الممارسات المحاسبية السائدة ومتطلبات الإفصاح حسب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية أن الفروقات بين السنوات كانت كبيرة بسبب اعتراف الشركة بأرباح عقود إعادة التأمين والعمولات المستحقة عليها خلال العام الأول من فترة التغطية بينما يلاحظ أن الفروقات تكاد تكون ضئيلة على كامل مدة التغطية.

بناءً على ما سبق فإنه يتم قبول فرضية البحث التي تنص على:

" يوجد انعكاس لتطبيق قواعد الإفصاح المحاسبي الواردة في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على مستوى الأرباح المعلنة لشركات التأمين المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية".

بشكل عام فإن الاختلاف بين الأرباح المعلنة وفقاً لمتطلبات الإفصاح عن الأرباح لعقود التأمين حسب متطلبات الإفصاح وفقاً للممارسات المحاسبية السائدة ومتطلبات الإفصاح وفقاً للمعايير الدولية لإعداد القوائم المالية وذلك حسب التطبيق العملي السابق تعود إلى الأسباب الآتية:

1- يتم الاعتراف بإيرادات عقود التأمين خلال العام الأول للتغطية وهو ما يخالف متطلبات المعيارين الدوليين لإعداد التقارير المالية رقم (15)، ورقم (17)، إلا أنه يتم معالجة توزيع الإيرادات لاحقاً عن طريق التغيير في احتياطي الأقساط غير المكتسبة.

2- يتم خصم التدفقات النقدية المتوقعة عن عقود التأمين وفقاً للقيمة الحالية وذلك وفقاً للمعايير.

3- يتم الفصل بين عقود التأمين وعقود إعادة التأمين.

4- تم الاعتراف بالمتطلبات المتكبدة وفقاً لاستحقاقها حسب المعايير وليس عند الدفع كما هو الحال وفقاً للممارسات السائدة.

5- يتم ادخال المخاطر غير المالية في حساب هامش الخدمة التعاقدية وهو ما لا يتم الأخذ به حسب الممارسات السائدة.

11- الاستنتاجات والتوصيات

11-1: الاستنتاجات

توصل البحث إلى النتائج الآتية:

- تلتزم شركة التأمين محل الدراسة بالإفصاح عن المعلومات التي تحدد وتوضح المبالغ الناشئة عن عقود التأمين في قوائمها المالية بالحدود الدنيا للإفصاح وفقاً للممارسات المحاسبية السائدة.

- من خلال المقارنة بين نتائج الإفصاح وفقاً لمتطلبات الممارسات المحاسبية السائدة ومتطلبات الإفصاح حسب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية كانت الفروقات بين السنوات كبيرة وفقاً لمتطلبات الممارسات المحاسبية السائدة بسبب اعتراف الشركة بأرباح عقود إعادة التأمين والعمولات المستحقة عليها خلال العام الأول

من فترة التغطية بينما يلاحظ أن الفروقات تكاد تكون ضئيلة وفقاً لمتطلبات الإفصاح حسب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على كامل مدة التغطية.

- أن تطبيق متطلبات الإفصاح حسب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في الشركة المتحدة للتأمين أدى إلى إعادة توزيع صافي الأرباح بين السنوات المالية بصورة أكثر عدالة، كما أن صافي ربح العقود انخفض نتيجة لتطبيق متطلبات الإفصاح وفقاً للمعايير الدولية وتغيير أساس قياس مكونات الربح، كما أن نصيب السنوات من الأرباح تغير بشكل كبير حيث وصلت نسبة التغير في عام 2011 إلى 42,88%.

11-2: التوصيات

- يوصي الباحث بتهيئة واستعداد شركات التأمين المدرجة بسوق دمشق للأوراق المالية للتطبيق المبكر للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (17) الخاص بعقود التأمين والذي سيتم من خلاله استبدال المعيار 4 المطبق حالياً في شركات التأمين مما سيؤثر تطبيقه بشكل أكبر في مستوى الأرباح المعلنة حيث أن هذا المعيار يتطلب تغييراً كبيراً في المعالجة المحاسبية لعقود التأمين.
- يوصي الباحث بضرورة توضيح أهمية الالتزام بمتطلبات وقواعد الإفصاح المحاسبي الواردة في المعايير الدولية لإعداد التقارير في شركات التأمين المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.
- يوصي الباحث بنشر الوعي وتكثيف الدورات التدريبية على المتطلبات الجديدة للإفصاح عند تطبيق قواعد الإفصاح المحاسبي الواردة في المعايير الدولية لإعداد التقارير في شركات التأمين المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية. والاستفادة من خبرات بعض الدول العربية والأجنبية التي انتهجت التطبيق المبكر للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (17) وقواعد الإفصاح المحاسبي الواردة فيه.

المراجع

[1]-Thomas, et al, 2007- Implications of IFRS for the European

Insurance Industry- Insights from Capital Market Theory, the Humboldt - Zu Berlin- University, Germany.

[2]- حسن، عيسى هاشم، 2011- أثر تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على القوائم المالية لشركات التأمين، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق.

[3]-Samira Demaria & Sandra Rigot, 2014,IFRS Standards and Insurance Companies: what Stakes for Long-term Investment Case Explanatory Analysis , University of Nice-Sophia Antipolis.

[4]- عبد الحليم، صفوان قصي و جارالله، حسين حوشان، 2016- مدى ملائمة تطبيق مبدأ الاعتراف بالإيراد لعقود التأمين المحلية في إطار معيار الإبلاغ المالي الدولي (4)، مجلة جامعة ذي قار، المجلد رقم 11، العدد رقم 1.

[5]- عيصام ، حاجي، 2017- المعالجة المحاسبية لعقود التأمين حسب النظام المحاسبي المالي والمعيار الدولي للإبلاغ المالي الرابع IFRS4 - دراسة حالة الشركة الجزائرية لتأمين النقل CAAT ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر - بسكرة، الجزائر.

[6]- مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، 2017- ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، المعايير الدولية للتقارير المالية، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، ص 562.

[7]-Deloitte, IFRS in your pocket, 2016, Deloitte Touche Tohmatsu Limited - UK, P 47.

[8]-International Accounting Standards Board, IFRS Standards Project Summary – IFRS 17 – Insurance Contracts, 2017 – IFRS Foundation UK, publication department, P 8.

[9]-International Accounting Standards Board, IFRS Standards Project Summary – IFRS 17 – Insurance Contracts, 2017 – IFRS Foundation UK, publication department, P 9.

[10]- International Accounting Standards Board, IFRS Standards Project Summary – IFRS 17 – Insurance Contracts, 2017 – IFRS

Foundation UK, publication department, P 3.

[11]- International Accounting Standards Board .2004. IFRS4:
Insurance Contracts, IASB, London.